صعود تركيا.. والربيع العربي

د. أحمد أويصال

مدير مركز التعاون والدراسات الشرق الأوسطية.

أستاذ زميل في قسم العلاقات الدولية بجامعة إسكيسيهير عثمان غازي بتركيا.

ملخص الدراسة

تعود العلاقات التي تربط الشعب التركي بالشعب العربية إلى العصر العباسي؛ حيث دخلت أعداد كبيرة من الأتراك في الدين الإسلامي بدون إراقة دماء، وكان للإسلام دور على مدى أربعة عشر قرنًا في جمع العرب والأتراك كعمودين أساسيين تقوم عليهما الأمة الإسلامية.

وبعد انهيار الخلافة العثمانية، ابتعد الحكم التركي في عهد كمال أتاتورك عن العالم العربي، وبدأ يركز على التغريب، وتغيرت البوصلة التركية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصارت معتمدة بصورة أكبر على الغرب عسكريا واقتصاديا. حتى السبعينيات من القرن الماضي حين أدرك حكام تركيا مدى أهمية الانفتاح على العالم العربي.

وجاءت مرحلة الصحوة في تركيا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في عصر ((تورجوت أوزال))؛ حيث انفتحت تركيا على العالم الخارجي، وجعلت نظامها السياسي والاقتصادي في تواصل مع المجتمع الدولي؛ معتمدًا في خطته التنموية على الديمقراطية وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وبعد موت أوزال في عام 1992م عانت تركيا من ضعف القيادة وعدم الاستقرار الاقتصادي، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

ولأن صعد مجموعة سياسية ناشئة يواجه بصعوبات كبيرة؛ بسبب عدم إمكانية إحداث تغيير في النخب السلطوية الحاكمة، وفي ظل عدم السماح للعديد من القوى التي تتبنى الفكرة الإسلامية بالوصول إلى السلطة في الدول الإسلامية، من خلال العملية الديمقراطية؛ فإن نجاح أردوعان في الوصول إلى سدة الحكم كان في حد ذاته تطورا مهما، ومن هنا استحق وصول هذه الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا العلمانية تحليلا شاملا.

تتناول الدراسة بالتحليل أسباب نجاح حزب العدالة والتنمية التركي في تجربته، سواء على الصعيد الداخلي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، وفي مجال حقوق الإنسان والحريات، أو على صعيد السياسة الخارجية، واستخدام القوة الناعمة في تعاملها مع الخارج.

كما تبحث الدراسة في مدى علاقة التجربة التركية بثورات الربيع العربي في ضوء التحليلات القائلة بأن ((نجاح الديمقراطية التركية تحول إلى مصدر إلهام للربيع العربي))، وتحاول الدراسة استشراف مستقبل العلاقات العربية التركية في مرحلة ما بعد الثورات.

صعود تركيا.. والربيع العربي

د. أحمد أويصال

مدير مركز التعاون والدراسات الشرق الأوسطية

أستاذ زميل في قسم العلاقات الدولية بجامعة إسكيسيهير عثمان غازي بتركيا.

تعود العلاقات التي تربط الشعب التركي بالشعوب العربية إلى العصر العباسي؛ حيث دخلت أعداد كبيرة من الأتراك في الدين الإسلامي بدون إراقة دماء، وكان للإسلام دور على مدى أربعة عشر قرنا في جمع العرب والأتراك كعمودين أساسيين تقوم عليهما الأمة الإسلامية، وبالإسلام بدأ الأتراك يتحركون ببطء غربا وجنوبا أثناء العصر العباسي، وذلك على طول الطريق حتى وصلوا إلى مصر، وبعد صعود دولة السلجوقيين بدأ الوجود التركي في العالم العربي يكتسب قوة، ووصل إلى ذورته خلال فترة الخلافة العثمانية منذ عام 1517م.

وفي ظل الحكم العثماني من المغرب إلى الخليج العربي اختلطت المجتمعات العربية بالمجتمع التركي، وعاش العرب والأتراك من خلال النظرة المشتركة لعالمية الإسلام، وكانت هناك تأثيرات متبادلة بين العرب الأتراك في الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وعلى الرغم من عدم توافر تقنيات متقدمة في مجال المواصلات، إلا أن معظم أرجاء العالم الإسلامية كانت تتصل مع بعضها البعض خلال فترة الإمبراطورية العربية الإسلامية وخلال العصر العثماني، وفي الوقت نفسه وحدت الخلافة العثمانية المسلمين من القوقاز ودول البلقان إلى شمال إفريقيا والخليج، وكان الأتراك والعرب هم الذين يشكلون الأغلبية، كما كان للخلافة العثمانية دور في تأخير الهجمات الغربية على العالم العربي من البحر المتوسط، وكذلك في المحيط الهندي.

وقد تسبب إضعاف الخلافة العثمانية في خسارة الراضي الإسلامية، ووقوع ما كان منها في إفريقيا في يد الفرنسيين، وما كان في أسيا في يدي البريطانيين.

وقد أضافت القومية الغربية الوليدة عاملا إضافيا ساهم في انهيار النظم العثماني خصوصا في دول البلقان، وكان لهذا العامل دور أقل تأثيرا في العالم العربي، ومع بدايات القرن التاسع عشر، قامت (جمعية الاتحاد والترقي)بدعم من المنظمات القومية والعلمانية بإسقاط السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان يتبنى السياسات الداعمة للدعوة الإسلامية والمنهج الإسلامي في داخل وخارج حدود الخلافة العثمانية، وتسببت أنشطة (جمعية الاتحاد والترقي) في ضياع دول البلقان وعزل مناطق عربية في منطقة المشرق قل الحرب العالمية الأولى.

وبعد انهيار الخلافة العثمانية ابتعد الحكم التركي في عهد كمال أتاتورك عن العالم العربي، وبدأ يركز على التغريب، وساهمت جهود التغريب والمدينة في تركيا في بعض التقدم وخاصة في مجال الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، بينما لم يحدث أي تقدم على صعيد المشكلات المزمنة من قبيل قمع الحريات والفقر مما منع تركيا من ممارسة دور ممارسة دور فعال في الشرق الأوسط، وتبت تركيا سياسات تقوم على السلام مع جيرانها، وقد تغيرت البوصلة التركية مع الانتقال إلى الديمقراطية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب مناخ الحرب الباردة التي سادت في هذه المرحلة.

وفي ظل التهديدات الروسية، أصبحت تركيا معتمدة بصورة أكبر على الغرب عسكريا واقتصاديا. وعلى أية حال، ففي أثناء هذه الفترة، كان العالم العربي يكافح من أجل الحصول على الاستقلال من الاحتلال الغربي، ويريد دعما سوفيتيا لحل

مشاكله وأزماته، وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية، بينما كان الغرب (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية) يفرض هيمنة على الشرق الأوسط. ومع حرصها على الانتقال إلى الديمقراطية بدأت تركيا في تحسين اقتصادها، لكن توجيهها من قبل الغرب استمر حتى السبعينيات، وفي هذه الفترة أدرك حكام تركيا مدى أهمية الانفتاح على العالم العربي خصوصا بعد ظهور النفط في البلدان العربية والمقاطعة الغربية في مجال النفط لتركيا على خلفية أزمة قبرص.

وجاءت مرحلة الصحوة في تركيا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في عصر ((تورجوت أوزال))، وخلال عهد أوزال انفتحت تركيا على العالم الخارجي، وجعلت نظامها السياسي والاقتصادي في تواصل مع المجتمع الدولي؛ حيث اعتمد في خطته التنموية على الديمقراطية وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وبعد موت أوزال في عام 1992م عانت تركيا من ضعف القيادة وعدم الاستقرار الاقتصادي، وفي هذه الفترة عاشت تركيا فترة قصيرة من حكم الإسلاميين، وذلك مع وصول نجم الدين أربكان إلى سدة الحكم من خلال حكومة ائتلافية، وبعد 11 شهرا تم إقصاد حكومة أربكان من السلطة بالقوة، وتقرر حظر حزبه مما أعطى مؤشرا على فشل التيار الديني في تركيا العلمانية.

وصول حزب العدالة والتنمية:

بعد حظر حزب الرفاه قام أربكان بتأسيس حزب الفضيلة على نفس نهج حزبه السابق، مع تركيز أكبر على الفكرة الإسلامية، وأقل اهتماما بالفكرة الديمقراطية، وكان أردوغان والعناصر صغيرة السن في هذا الحزب الجديد تطالب بالتأكيد على الديمقراطية بشكل أكبر، ولكن أربكان لم يأخذ دعواتهم في حساباته، ولم يعطهم نفوذا أقوى داخل حزبه، وبعد أن تم حظر حزب الفضيلة قرر أردوغان وزملاؤه أنهم في حاجة إلى أسلوب جديد في ممارسة العمل السياسي، يقوم على التركيز على الديمقراطية بصورة أكبر من الفكرة الإسلامية.

أسس نجاح حزب العدالة والتنمية:

يرجع صعود تركيا في المحافل الدولية أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة إلى نجاح حزب العدالة والتنمية في التعاطي مع الشئون الداخلية؛ حيث كان تركيز الحزب أولا على الشئون الاقتصادية، وحرصت حكومة هذا الحزب على معالجة مشكلات المواطنين وطلبات الشعب، وساهم ذلك في زيادة شرعية الحزب بشكل بطيء حتى داخل النخب الرسمية التي تتمتع بنفوذ، وكان مفتاح نجاح حزب العدالة والتنمية هو حفاظه على علاقات قوية بالجماهير بصورة أكبر من الأحزاب المعارضة، وكانت طلبات الشعب التركي تنصب بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى مطالب تتعلق بتحسين مستوى الديمقراطية والحرية.

أسلوب عمل حزب العدالة والتنمية:

يقول علماء السياسة من أمثال ((باريتو جادلو)):

((إن صعود مجموعة سياسية ناشئة يواجه بصعوبات كبيرة؛ بسبب عدم إمكانية إحداث تغيير في النخب السلطوية الحاكمة))، وفي الثورات العربية الأخيرة رأينا كيفية صعوبة استبدال النخب الحاكمة؛ حيث سقط حوالي 50 ألف قتيل من أجل إزاحة معمر القذافي عن السلطة، وفي ظل عدم السماح للعديد من القوى التي تتبنى الفكرة الإسلامية بالوصول إلى السلطة في الدول الإسلامية، من خلال العملية الديمقراطية؛ فإن نجاح أردوغان في الوصول إلى سدة الحكم كان في حد ذاته تطورا مهما، ومن هنا استحق وصول هذه الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا العلمانية تحليلا شاملا.

يأتي نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية سياسيا من خلال تجاوب الحزب مع المجتمع التركي عبر حديث يتسم بالموازنة بين الآمال والواقع، والديمقراطية والعلمانية والإسلام، وعلى خلاف حديث أربكان الذي اتسم بالجدال والعدوانية استنادا على فكرة ((الإسلام السياسي))، فقد حرص أردوغان على الإشارة إلى الديمقراطية في حديثه، معتبرا أنه في البلاد ذات الأغلبية تختار الشعوب ما هو أفضل لها مع عدم مناقضة هذه الاختيارات للإسلام، وفي هذا الوقت لم تكن النخب العلمانية التركية التي يقودها الجيش والسلطة القضائية تتحمل أي حديث ذي صبغة دينية، أو أي تفسير ديني للقضايا العامة، وعلاوة على ذلك فلم تكن الثقافة السياسية التركية متضمنة أية مقاومة أصولية أو عنيفة ضد نظام الحكم.

واستطاع أردوغان العمل من داخل النظام باستغلال الأوضاع المتاحة، مع الأمل في توسيع نطاق الفرص التي تسمح له بالحركة عندما يتمكن من الوصول إلى السلطة، بالاعتماد على التحرك باتجاه الديمقراطية، وعندما وجد نفسه في حالة تحد من النخب المؤسسة للدولة التركية لجأ أردوغان إلى كسب دعم الرأي العام خلال الانتخابات والاستفتاءات العامة. فعلى سبيل المثال تمكن أردوغان في استفتاء شعبي عام 2010م أن يقوم بتعديل الدستور لكي يقلص صلاحيات الجيش، ويقر إمكانية مساءلة قادة الجيش أمام المحاكم المدنية.

وقد تبنى أردوغان نمط المثالية الواقعية في التعامل مع القضايا الحساسة، سواء فيما يتعلق بالديون الخارجية أو قضية الحجاب، فلم يلغ أردوغان التعامل مع صندوق النقد الدولي، والذي كان قد تم إقراره قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وإن كان

في ظل عدم السماح للعديد من القوى التي تتبنى الفكرة الإسلامية بالوصول إلى السلطة في الدول الإسلامية، من خلال العملية الديمقراطية؛ فإن نجاح أردوغان في الوصول إلى سدة الحكم كان في حد ذاته تطورا مهما، ومن هنا استحق وصول هذه الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا العلمانية تحليلا شاملا

أردوغان قد أبدى كراهيته لهذا البرنامج علانية أما الجمهور وعلى نفس المنوال حاول أردوغان بصعوبة السماح بارتداء الحجاب في الجامعات، لكن إيجاد حل لهذه القضية استلزم الانتظار حتى عام 2010م بسبب المقاومة القوية التي أبدتها المنظومة العلمانية، وعلى نفس هذا النسق كانت تعاملات أردوغان مع الجيش القوي تقوم على أساس الواقعية، وتفهم مدى الاحتياج إلى التعاون بين المدنيين والمؤسسة العسكرية من خلال المواجهة المباشرة.

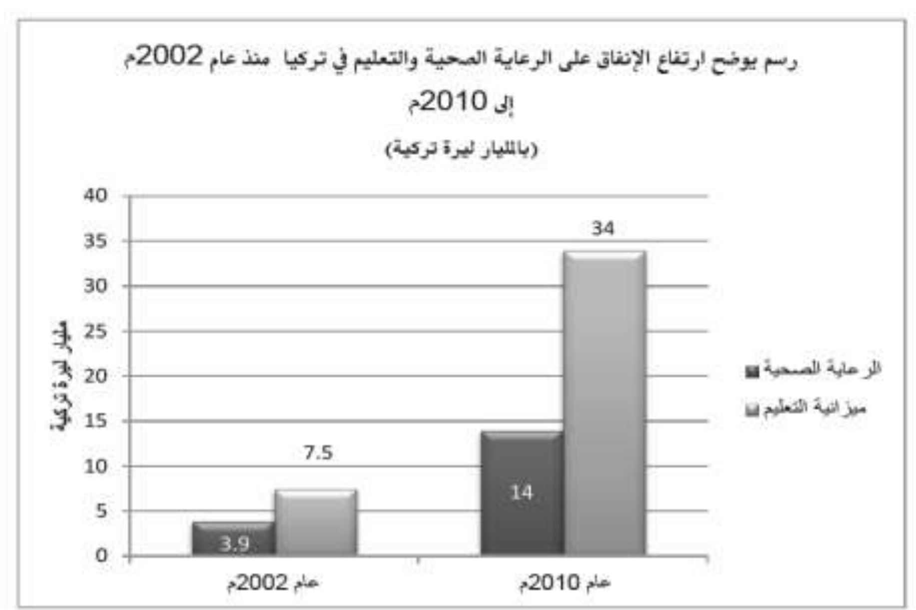
وقد نجح خطاب حزب العدالة والتنمية المعتدل والمتفائل في جذب الجمهور، وذلك في ظل نظرة الثقافة السياسية التركية إلى النخب على أنها مقدسة، ولا يمكن توجيه النقد إليها، أو تحدي السلطة الحاكمة، ومع عدم الاستقرار السياسي الذي أنتجته الأطراف والقوى العلمانية الفاشلة في الحكومة وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت منذ 2001م تمكن أردوغان من إظهار قوته كمصدر أساس للأمل في إمكانية حل مشكلات تركيا الكبرى، والمتمثلة في الفقر والفساد، وانتهاك حقوق الإنسان، وضعف المسار الديمقراطي، وقد ساهم أسلوبه العاطفي المؤثر في تسهيل فوزه بعدد كبير من الأصوات سمح له بالوصول إلى السلطة، كما أسهمت هيبته في فرض السيطرة المدنية على أساليب العمل البيروقراطية في الدوائر الرسمية.

والحقيقة أن تركيز حكومة حزب العدالة والتنمية على الحرية في نواح عديدة من الحياة، وتمسكها بمشروعها الذاتي في الوقت نفسه قد سمح لمناخ من المشاركة ساهم في إنجاز أفضل في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

في المجال الاقتصادي كان التدخل البيروقراطي يعرقل العمال التجارية الإسلامية الصاعدة في أواخر التسعينات، ولكن حكومة حزب العدالة

رسم يوضح ارتفاع الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم في تركيا منذ عام 2002م إلى 2010م

(بالمليار ليرة تركية)



والتنمية سمحت بهامش أكبر من الحرية في التعامل مع النشاطات الاقتصادية من خلال تقليص نطاق العملية البيروقراطية، وحصلت الهيئات والمؤسسات الاجتماعية بنفس الطريقة على حرية أكبر في ممارسات الأعمال الخيرية التطوعية، وقد ساهمت هذه الأنشطة الخيرية في نجاح العدالة والتنمية، بينما كانت حكومة هذا الحزب تستكمل نجاحها في مجال التعليم والرعاية الصحية، وحتى في المجال السياسي بدأت تزداد نسبة النساء والشباب المشاركين في العملية السياسية مما دفع بمزيد من الحيوية في الحياة السياسية، مقارنة بالطراز القديم الذي كان سائدا.

ولقد تبنى أردوغان مبدأ ((الفوز- الفوز)) في التعامل مع المجمعات الاجتماعية الأخرى المنبثقة عن الكيانات والقوى الاقتصادية والسياسية، كما منحت حكومته مجالا لمعارضيها أيضا، واستأنف حزب العدالة والتنمية السماح لنشاط جهات أخرى في المجتمع كانت قد استبعدت سابقا بأمر الحكومات السابقة حتى من قبل حكومة حزب الرفاه الإسلامي لنجم الدين أربكان، وقد أدخل أردوغان بعض المنتمين إلى الليبرالية السياسية في أوساط المثقفين والأكاديميين والسياسيين ورجال الأعمال، وهذا التوجه كان له دور في تقليل مخاوف قوى عديدة في المجتمع التركي، خاصة من داخل المعسكر العلماني الذي يتوجس من أي جدول أعمال ذي صبغة إسلامية.

وأثناء السنوات الأولى كان العديد من المثقفين الذين يتبنون الديمقراطية والليبرالية ((صحافيون وأكاديميون)) يدافعون عن حزب العدالة والتنمية ضد اتهامات وجهها بعض المثقفين والسياسيين العلمانيين، وحتى من جانب الجيش، ودارت تلك الاتهامات حول مسألة الأصولية الإسلامية، وكان دافعها القلق من ارتفاع شعبية أردوغان، وعلى سبيل المثال دعم العديد من الصحافيين الليبراليين مثل كونيت اسيفير الذي يعمل لحساب صحيفة حرييت اليومية العلمانية، وطه أكيول الصحافي المحافظ في صحيفة ميليت العلمانية، وطه أكيول الصحافي المحافظ في صحيفة ميليت العلمانية، وكذلك أكاديميون ليبراليون مثل أهين

باي، وإسير كاراكا ومحمد التان؛ حيث دعموا نموذج الديمقراطية المقدم من حزب العدالة والتنمية، ومساعي انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي.

وقد تم تطبيق هذا المبدأ ((الفوز– الفوز)) كذلك في قطاع العمل والاستثمار، فقد كان النظام البرجوازي القديم في تركيا ضد أية محاولة لأسلمة البلاد، وضد تنامي المبادئ الإسلامية، ورغم ذلك فلم يلجأ أردوغان إلى محاولة تحطيم هذه القوى، بل عمل على إرسال رسائل طمأنة بإمكانية التعايش والنمو بالتوازي بين القوى الاقتصادية، واحترمت حكومة حزب العدالة والتنمية رجال الأعمال، وسمحت لهم بالحصول على الشرعية اللازمة لمواصلة نشاطاتهم، وفي ظل الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي مرت بها تركيا، فقد عجزت القوى الاقتصادية البرجوازية القديمة عن تقديم حلول؛ مما سمح لحزب العدالة والتنمية بالتحرك، وقد نجحت السياسات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية في كسب ثقة هذه القوى الاقتصادية، لاسيما وأن شركات هذه القوى مثل شركة ((نيو أناتلويان برجوازي)) قد استفادت من حالة الانتعاش التي حظي بها الاقتصاد التركي بوجه عام كثمرة لسياسات الحزب.

وقد استفاد حزب العدالة والتنمية من دعم الاتحاد الأوروبي والشرعية المقدمة من جانبه، بينما واصلت البرجوازيات العلمانية والنخب العلمانية المسيطرة على السلطة مثل الجيش وأساتذة الجامعات والقضاة معارضة التصاعد الكبير في شعبية حزب العدالة والتنمية ذي الأصول الإسلامية.

وقد اختار حزب العدالة والتنمية أن يعمل على كسب العضوية في الاتحاد الأوروبي لكي يعزز الديمقراطية في البلاد، ولإسكات النخب العلمانية التي ابتكرت مبدأ التغريب والجنوح بالبلاد نحو الغرب على مدى القرنين الماضيين، وقد ساهم هذا التوجه في إسكات تلك النخب المنادية بالتغريب، وكذلك لكسب مشروعية لدى قاعدة كبيرة في الداخل والخارج، وقد نجح الحزب في استخدام مسألة البحث عن ((الديمقراطية على النمط الغربي)) في مجال تقليص نفوذ المعارضة، بينما تحصل الحكومة على الفرصة الكافية لتحقيق النجاحات على المستويين الاقتصادي والسياسي.

وليست كل النخب العلمانية المتنفذة في تركيا مقتنعة بحكم حزب العدالة والتنمية؛ نظرا لأن مواقع هذه النخب تضعف في ظل الحكم المدني، والحديث هنا على وجه الخصوص يتعلق المؤسسة العسكرية التي ترى أن الديمقراطية على الطراز الغربي، تمثل انتقاصا لنطاق نفوذهم في عالم السياسة والشئون الاجتماعية، والمعتاد أن يقوم الجيش التركي بإدارة القضايا الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى تحديد مبادئ السياسة الخارجية، وفي ظل الدعم الغربي وبين أوساط الأتراك للديمقراطية كان على الجيش أن يقبل بمرور الوقت بانتقال السيادة للحكم المدني.

نجاح حزب العدالة والتنمية الاقتصادي:

عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002م كانت هناك شكوك مهمة حول جدول أعماله الخفي، وعلى الرغم من أن البيروقراطية والطبقات البرجوازية والمثقفين لم يكونوا جميعا في موقف عداء مع الحكومة، إلا أنهم تبنوا بوجه عام نظرة اتسمت بالتأني، وحرصا من الحزب على عدم إشعال مخاوف المعارضين، فقد ركز في الغالب على المشكلات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، وحول هذه النقطة يمكن القول: إن حكومة العدالة والتنمية فعلت مثل الحكومات السابقة في محاولة كسب الثقة للاقتصاد التركي، وجذب أكبر قدر من الاستثمارات الخارجية، وكان لهذا التركيز على الجانب الاقتصادي دور في تخفيف درجة المخاوف وحدة القلق السياسي، وساهم في احتواء أصوات المعارضة، وكسب دعم أكبر داخل المجتمع.

وقبل وصول العدالة والتنمية إلى السلطة كانت تركيا تكافح جراء ارتفاع معدل التضخم، والبطالة، ومستويات الفقر، بالإضافة إلى أزمات اقتصادية تحدث بشكل دوري، وكان هذا الوضع الاقتصادي سببا ونتيجة في الوقت ذاته لحالة عدم الاستقرار السائدة في البلاد، وقبل الغوص في النقاشات الأيديولوجية والسياسة ركزت حكومة العدالة والتنمية على قضية الانتعاش الاقتصادي، ومن خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي، وضبط السياسات المالية، حاولت الحكومة إحداث حالة من الانتعاش للاقتصاد، بالإضافة إلى محاولة إحداث حالة من التوازن في الميزانية مع محاولة تخفيض أسعار الفائدة، وفيما يتعلق بإدارة الدين الخارجي، فقد أبقى حزب العدالة والتنمية على برنامج التعامل مع صندوق النقد الدولي الذي ورثته من الحكومات السابقة حتى 2010م، ونتيجة هذه الجهود قلصت الحكومة حالة التضخم، ورفعت الصادرات لأكثر من مائة مليار دولار.

وكان نجاح حكومة العدالة والتنمية الاقتصادي أحد الإنجازات الرائعة في التاريخ التركي، وساهمت السياسات الاقتصادية الدائمة والاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي في البلاد، وفي 2002م كان ترتيب تركيا اقتصاديا هو السادس والعشرون على مستوى العالم بـ 320 مليار دولار كناتج إجمالي محلي، وفي عام 2010م أصبح الترتيب 16 بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات؛ حيث وصل حوالي 736 مليار دولار، وأصبحت تركيا صاحبة واحد من أكبر الاقتصاديات في الشرق الأوسط، وبنفس الطريقة ارتفع معدل دخل الفرد ثلاث مرات من 3492 إلى 10000 كما تهاوت معدلات التضخم وأسعار الفائدة من الأرقام الثنائية إلى الأرقام الأحادية، وحدث ارتفاع مماثل في كل من معدلات الإنتاج، والصادرات والرواتب، وساهمت جهود الحكومة في الانفتاح على الجيران العرب في توسيع وزيادة معدل الإنتاج المحلي التركي وكذلك مستوى التجارة الخارجية.

وخلال حكم العدالة والتنمية بدأت تركيا في الاستثمار في دول عربية مجاورة، مثل سوريا والأردن، ومصر، وحرصت الحكومة على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تلك الدول من خلال إلغاء التأشيرات، وتشجيع التبادل التجاري، وحرصت الحكومة في الوقت نفسه على إبقاء العلاقات الاقتصادية جيدة مع الغرب، وخفضت الحكومة تبعيتها للأسواق الأوروبية من خلال خلق روابط اقتصادية أفضل مع جيرانها العرب، بالإضافة إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولأجل كل هذه الأسباب والتحركات تمكنت تركيا من تفادي تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية التي هزت الغرب بقوة.

الخدمات الاجتماعية:

من المعلوم أن الحكومات تركز على تقديم الخدمات الأساسية؛ لتسهيل الأوضاع على مواطنيها، والبلدان الديمقراطية بطبيعة الحال تكون متجاوبة مع مثل هذه الطلبات، وتحرص حكوماتها على كسب الدعم الشعبي أكثر للفوز في الانتخابات القادمة، وفي تركيا وبسبب حالة التردد في مواجهة النخب السلطوية الحاكمة لفترات طويلة، فقد حرص حزب العدالة والتنمية على الاستفادة من دعم الرأي العام، وقد ربح العدالة والتنمية الانتخابات بناء على وعوده في مجال توفير وظائف رسمية أفضل، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، كما ركزت الحكومة على قضية الخدمات كطريق أكيد في كسب الناخبين، ومن ثم فإنه وبالتوفيق مع دعم الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات؛ ركز حزب العدالة والتنمية على الخدمات الاجتماعية؛ لتسهيل سبل معيشة المواطنين من خلال العديد من الأساليب. وكانت الإستراتيجية المبكرة لحزب العدالة والتنمية تركز على توفير الخدمات الاجتماعية، وجاء نجاح وشعبية الحزب من قدرته على توفير هذه الخدمات، مثل التعليم والمواصلات، والرعاية الصحية، واختارت حكومة العدالة والتنمية أن تركز في البداية على هذه الخدمات؛ لأنها كانت واضحة في أهميتها، ولا تثير جدلا كبيرا، وكان هناك سبب آخر لهذا التركيز، وهو أن النخب العلمانية المتنفذة لم تكن لتسمح للحزب بتبني سياسات ذات طبيعة

أيديولوجية بشكل أكبر، بينما أسهمت الخدمات الاجتماعية في تلبية احتياجات المواطنين، مما جعل حزب العدالة والتنمية يحصد دعما شعبيا متزايدا.

وكانت الرعاية الصحية هي المجال الرئيس لنجاح حزب العدالة والتنمية، فقبل وصول الحزب إلى السلطة كان نظام الرعاية الصحية يعاني من ضعف التمويل وعدم كفايته، مما أدى إلى ازدحام وتكديس المواطنين المحرومين من هذه الخدمة، وطبقا لإحصاءات حزب العدالة والتنمية؛ فقد ارتفع الإنفاق على الرعاية الصحية أربعة أضعاف منذ 2002 من 3,9 مليار إلى 14 مليار ليرة، كما حرص الحزب على توفير تأمين صحي للشرائح لفقيرة، وقام ببناء مستشفيات أكثر، وخفض أسعار العقاقير، وقلص نطاق التأخيرات البيروقراطية في تقديم الخدمات الصحية، وحقق حزب العدالة والتنمية نجاحا مماثلا في قطاع النقل والمواصلات؛ حيث شيدت حكومته طرقا أكثر وأفضل مع توفير خدمة القطار السريع، وكان تحسين نظام النقل والمواصلات أمرا ملموسا للشعب التركي، ومن ثم تم توظيفه على نطاق واسع كإنجاز حكومي كبير؛ حيث أدى إلى تسهيل حياة المواطنين، وساهم ذلك في تقديم دعم شعبي أكبر لحزب العدالة والتنمية ساعده على البقاء في السلطة.

وكذلك كان مجال التعليم أحد الأمور الرئيسة في النشاط الحكومي لحزب العدالة والتنمية؛ حيث تم بناء الكثير من المدارس، وروجت حكومة الحزب لفكرة تعليم الأولاد والبنات، بالإضافة إلى تخصيص ميزانية كبيرة جدا لمنظومة التعليم، وعلى سبيل المثال، ارتفعت ميزانية التعليم من 7,5 مليار ليرة إلى 34 مليار ليرة، للمرة الأولى في التاريخ التركي، وتجاوزت قيمة الميزانية المخصصة للتعليم الميزانية المخصصة للجيش، وزادت الاستثمارات في التعليم مما سمح ببناء مدارس أكثر وأفضل، وتوفير قاعات دروس ومحاضرات أكثر تقنية وكتب ومراجع مجانية، كما شجعت الحكومة القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التعليم، كما فتح المجال أمام التبرعات لبناء المدارس، أو إعفاء المدارس الخاصة من الرسوم الضريبية؛ لكي تؤدي دورا يخفف العبء عن كاهل الحكومة.

مصدر نجاح أردوغان يكمن في قدرته على تأسيس علاقات قوية مع المواطنين بالدعوة إلى ديمقراطية مطبقة بشكل أفضل، والدعوة إلى الحرية وحقوق الإنسان، وقد جعلت هيبته المواطنين يشعرون أنه زعيم جيد وقوي، وهو لم يخسر أية انتخابات أو استفتاءات حتى الآن

النجاح السياسي:

حقق أردوغان ناجحا كبيرا في الميدان السياسي، واعتمد على المثالية الواقعية، والنظرة العلمية في تحقيق هذا النجاح المهم، وكان مصدر نجاحه يكمن في قدرته على تأسيس علاقات قوية مع المواطنين بالدعوة إلى ديمقراطية مطبقة بشكل أفضل، والدعوة إلى الحرية وحقوق الإنسان، وقد جعلت هيبته المواطنين يشعرون أنه زعيم جيد وقوي، وهو لم يخسر أية انتخابات أو استفتاءات حتى الآن، وتركزت بؤرة اهتمامه على الديمقراطية التي تسمح للناس بحرية التنظيم والنشاط، وكان نجاح أردوغان في الانتخابات يرتبط بالآمال العريضة التي يقدمها فيما يتعلق بتحسين مستوى الحياة الديمقراطية للشعب التركي، في ظل عدم قدرة الأطراف العلمانية التقليدية والنخب التغريبية في التجاوب مع مطالب الأغلبية المحافظة من أبناء الشعب التركي.

ومن خلال المزج بين الإسلام والديمقراطية تمكن أردوغان من التعبير عن الأغلبية من الأتراك الذين لا يرون خلافا بين القيم الإسلامية من ناحية، والديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى، وحتى بعد وصولهم إلى الحكم نجح قادة حزب العدالة والتنمية في قيادة القوى المعارضة نحو إجراء تغييرات قانونية و تنفيذية تعكس الاحتياجات والأمور التي تمثل أولويات بالنسبة

للمواطنين وبسبب التواصل القوي بين الشعب وحكومته، وأصل حزب العدالة والتنمية التقدم على المسار الديمقراطي، وفي الوقت نفسه تقديم الخدمات الاجتماعية من أجل تحسين حياة المواطنين الأتراك.

حقوق الإنسان والحرية:

من السمات الأساسية لجهود حزب العدالة والتنمية على صعيد المسار الديمقراطي: العمل على تحسين وضع المواطن في مواجهة الجهاز الرسمي، خاصة أن تركيا كانت تعاني من مشكلات خطيرة في مجال حقوق الإنسان، مثل القيود على الممارسات الدينية، وحقوق الأقليات وحقوق النساء، إلخ، وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة كان سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان والحقوق الدينية ليس جيدا جدا، وعلى الرغم من بعض المشاكل الدائمة في المنطقة الجنوبية الشرقية بسبب أنشطة ما يوصف بالإرهاب، إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية عملت على تحسين الوضع من خلال تغييرات دستورية وقانونية، مثل الاستفتاء العام على الدستور عام 2010م، والذي قلص نطاق المحاكم العسكرية، وسمح بتوسيع نطاق حقوق المرأة.

وقد وضعت المؤسسة العلمانية قيودا صارمة على الممارسات الدينية، مثل منع ارتداء الحجاب في الجامعات، وكذلك التضييق على التعليم الديني، وكان من أسباب فوز أردوغان في الانتخابات أنه وعد بتنفيذ الطلبات الخاصة بتوسيع نطاق الحرية في التعليم الديني، وبعد وصوله إلى السلطة عمل على التحرك بالفعل في هذا الاتجاه، وعمل حزب العدالة والتنمية على التجاوب مع هذه الحقوق بالتوازي مع مطالب اجتماعية أخرى ؛ من خلال خلق مناخ يتسم بحرية أكبر، ودعم حقوقي أكثر على مستوى البلاد، وكان اختيار الخطاب الذي يركز على تأكيد الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان بدلا من التركيز على مسألة الحقوق الدينية يخفف من حدة المخاوف التي تنتاب بعض القوى من سعي حزب العدالة والتنمية في اتجاه تطبيق الشريعة الإسلامية.

السياسة الخارجية:

صعود مكانة تركيا في المنطقة، وفي العالم، وثيق الصلة بنجاحها المحلي الذي حدث من خلال التجاوب الديمقراطي مع مطالب الشعب التركي نفسه، وعلاوة على ذلك فإنه تقوية الاقتصاد التركي سمح لها بالانفتاح بشكل أكبر على العالم وعلى جيرانها من العرب، كما سمح لها بأن يكون لها تدخل أقوى في المستجدات على الساحة الإقليمية، وأضافت الرؤية الجديدة والفاعلية الجديدة حالة من الحيوية في السياسة الخارجية التركية.

وقد جذبت التطورات الحاصلة في تركيا الاهتمام منذ أن فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام 2002م، ومع تعافي تركيا من الأزمة الاقتصادية الأخيرة واحتياجها لدعم الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، أعلن البرلمان التركي رفضه لاحتلال القوات الأمريكية لأراضي العراق، وبدأت الحكومة التركية في إصلاحات سياسية واقتصادية لاحظها العالم العربي، وازداد الاهتمام بالأوضاع في تركيا أكثر مع فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات للمرة الثانية في عام 2007م، وبدا العالم الخارجي ينتبه كذلك لحزب العدالة والتنمية والتجربة التركية بشكل أكبر، ومما زاد من جذب انتباه المجتمع الدولي حرص الحكومة التركية على الانفتاح على جيرانها العرب، وتبنيها لسياسة حسن الجوار، وتفعيل أنشطة سياستها الخارجية بوجه عام.

وتلخصت الجهود التركية في العمل على إيجاد علاقات صداقة مع الجيران في الحرص على عدم وجود مشكلات مع هؤلاء الجيران، وهذه الإستراتيجية سمحت لتركيا بتحسين علاقاتها مع اليونان، إيران، روسيا، وخصوصا سوريا قبل اندلاع الثورات العربية، وقاد السياسة الخارجية النشطة لتركيا وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، وتكامل هذا النشاط مع بلورة علاقات

خارجية متعددة الأبعاد مقابل السياسة التي تتبنى التوجه صوب وجهة واحدة محددة، وكانت هذه السمة إحدى أهم مرتكزات أوغلوا في محافظة تركيا على عمقها الاستراتيجي.

ويمكن أن ينظر إلى قوة تركيا العسكرية كعامل مهم في مساعيها الرامية لأن تكون عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي منذ عام 1952م؛ فالجيش التركي يعتبر من بين أقوى عشرة جيوش على مستوى العالم مع حجمه الكبير وأسلحته المتقدمة، وساعد التقدم الذي حصل مؤخرا في الاقتصاد والتقنية في أن يتسم الإنتاج العسكري التركي بالتحديث والتطور، خاصة فيما يتعلق بالأسلحة، وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة العسكرية التركية الأخيرة في الالتزامات الدولية مثل البوسنة وأفغانستان، ولبنان أكسبها خبرة وصلابة أكثر في محيطها الإقليمي.

وبعد أن اتسم الدور التركي بالانعزالية في السابق بدا الجيش التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية أكثر حرصا على نهج حسن الجوار مع الدول المحيطة، وأكثر فاعلية في القضايا ذات الطابع الدولي.

القوة الناعمة:

ارتبط صعود تركيا بشعبيتها التي اكتسبتها في العالم العربي، وهذا المفهوم للقوة الناعمة يمكن استشرافه من خلال تحليل ((جوزيف ناي))؛ حيث يفترض ((ناي)) أن الدولة يمكنها ومع استصحاب قوتها العسكرية والاقتصادية أن تتمتع كذلك بالقوة الناعمة، ووصفها بأنها قدرة الدولة على دعم قدراتها ومواقفها بشكل محدد من خلال نماذجها الثقافية ومصداقيتها الداخلية، وقد قدمت تركيا نموذجا لهذا المفهوم فبعد انتهاء الخلافة الإسلامية، وتوجهها إلى الغرب، وقطع ماضيها الإسلامي وعلاقاتها مع جيرانها المسلمين، بدأت تركيا تبدو كطرف غريب على المنطقة، وبدأت تظهر في صورة الدمية التي يتلاعب بها الغرب لتحقيق مصالحه، بالإضافة إلى علاقاتها القوية مع إسرائيل، وبعد التغييرات الأخيرة في العالم العربي تغيرت صورة تركيا بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

ومع وصوله إلى السلطة نجح حزب العدالة والتنمية بجذوره الإسلامية، واهتمامه بالقضايا العربية بجذوره الإسلامية، واهتمامه بالقضايا العربية في خلق مكانة جديدة لتركيا، ومع تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل البلاد أصبحت تركيا أكثر نشاطا وحزما في مواقف السياسة الخارجية، وجذبت الانتباه أكثر لاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني شعوبها من الظلم والبطالة، والفساد والفقر، بالإضافة إلى العجز المهين في مواجهة السياسات الإسرائيلية تجاه العالم العربي، وظهرت تركيا كنموذج مشرف على الطريق لإظهار قدرة دولة إسلامية على التقدم اقتصاديا، ودمج الإسلام مع الديمقراطية، وإقامة علاقات جيدة مع قوى عالمية مختلفة.

وفي ظل النمو الاقتصادي التركي، وانعكاساته على الأسواق العربية؛ من خلال تزايد الأنشطة التجارية، وقدرة المنتجات التركية على غزو الأسواق أصبح النمو التركي أمرا ملاحظا ومؤطرا، وتبلورت فكرته تمهيدا لكي تتكرر في العالم العربي، ولم يجد حزب العدالة والتنمية تناقضا بين فكرة الإسلام عن الشورى والنظام الديمقراطي، ومع القيام بخطوات تعزز الحرية وحقوق الإنسان في تركيا، بدا واضحا أن الديمقراطية مصدر جاذبية، وأصبح النموذج التركي مثالا يحتذى أثناء وبعد الثورات العربية، ومن أمثلة ذلك أن الدكتور محمد سليم العوا أو الإعلامي حمدي قنديل أو الدكتور محمد البرادعي، بالإضافة إلى مرشحين آخرين للرئاسة في مصر أصبح يتم تصويرهم من قبل مؤيديهم باعتبارهم ((أردوغان مصر))، وذلك على شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك.

وكانت مواقف تركيا إزاء الممارسات الإسرائيلية من العوامل الرئيسة في جذب الانتباه إلى النموذج التركي، خاصة بعد عجز الحكومات العربية الظاهر أمام الضغوط الإسرائيلية والأمريكية، والذي يمثل مشكلة قديمة عانت منها المجتمعات العربية، وقد أثبت الموقع التركي أن إسرائيل يمكن الضغط عليها، وقد تمت ترجمة هذا الموقف التركي من خلال عقد مقاربة بين التراث العثماني التاريخي، وقوة حكومة تركيا الحالية، وبشكل تدريجي بدأت تظهر تركيا في موقف المدافع عن القضايا العربية، لاسيما وأن الشرق الأوسط يعج بالنزاعات، وساهمت شخصية تركيا كدولة إسلامية ديمقراطية ذات نشاط فعال في السياسة الخارجية، وتتمتع بقوة اقتصادية في إمكانية أن تتولى تركيا دور القيادة في المنطقة، وبدأ المستهلكون العرب يعطون اهتماما أكبر بنوعية المنتجات التركية، خاصة مع المسلسلات التركية التي أحدثت هزة في المجتمعات العربية.

وقد خلقت هذه المسلسلات صورة جديدة لتركيا المتقدمة ذات الأبعاد التاريخية والاجتماعية المرتبطة بثقافة وحضارة، مع التميز في مجال السياحة؛ من خلال جمال الطبيعة، والثروات التاريخية، وفتحت المسلسلات التركية نافذة بين تركيا والعالم العربي، وساهمت شعبية تلك المسلسلات بين العرب في إيجاد صلة ورغبة في معرفة أفضل بالثقافة التركية، وطبيعة المجتمع التركي وسياسته، وجماله الطبيعي، ورغم أن هذه الصورة التي تقدمها المسلسلات تعتبر سطحية أكثر من كونها تحليلا عميقا، إلا أنها زادت من اهتمام العرب بالمجتمع التركي، وثقافته وجماله الطبيعي.

تركيا والربيع العربي:

تحول نجاح الديمقراطية التركية إلى مصدر إلهام للربيع العربي، وكان نجاح حركة إسلامية في الوصول إلى سدة الحكم حالة فريدة من نوعها، وأصبح تحقيق حزب العدالة والتنمية لانتصارات متتالية في الانتخابات، مع تمسكه بمواقف أكثر استقلالية في المحافل الدولية مصدرا رئيسا للإلهام، وظهر من قلب المنطقة كنموذج استثنائي من معادلة الصراع التقليدي القديم بين النموذج الغربي المتقدم والنموذج الإسلامي الذي يتم وصفه خطأ بالمتخلف؛ حيث ملأت تركيا فراغا من خلال نجاحها المستمر داخليا وفي المحافل الدولية.

وتزامن صعود الدور التركي وفاعلية السياسة الخارجية لأنقرة مع تراجع الدور السعودي والمصري، فيما يتعلق بشئون الشرق الأوسط، وسمح هذا الوضع بإمكانية أن تتولى تركيا دورا قياديا مهما في المنطقة لاسيما بعد اندلاع الثورات في مصر وتونس وليبيا، ونظرا لأن المنطقة تعاني حاليا من أزمات خطيرة، مثل العنف والفقر، والفساد والاستبداد؛ فإن تركيا تصبح قادرة على تقديم الحلول من خلال نموذجها في التجربة الديمقراطية، أو من خلال تجربتها في النمو الاقتصادي، ومن خلال نموذجها في إحداث حالة من التوافق بين قوى وأطراف متصارعة، فعلى سبيل المثال، وفي سياق محاولتها لمواجهة المستويات المرتفعة من الفقر، أرادت تركيا تحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال تقليل معدل اعتمادها على الغرب، وتبنيها سياسة فعالة ومتعددة البعاد، سواء في العلاقات الاقتصادية، أو السياسة الخارجية، وبالإضافة إلى ذلك فقد لعبت تركيا من خلال المحورين السياسي والاقتصادي دورا في الاستقرار داخل كل من العراق ولبنان، كما قدمت الدعم للقضية الفلسطينية.

وتود تركيا أن تحدث الإصلاحات في العالم العربي من الداخل، وفي اجتماع عام 2003م لمنظمة المؤتمر الإسلامي، دعا رئيس الوزراء التركي آنذاك عبد الله جول العالم الإسلامي لتطبيق إصلاحاته الديمقراطية الخاصة به من داخله، وبدون ضغط خارجي، فتركيا لا تريد أن تحصل على القيادة في الشرق الأوسط كهدف في حد ذاته، وإنما التطورات الحاصلة في المنطقة هي التي تسمح بل وتضطر تركيا إلى التدخل بشكل أكبر في شئون الشرق الأوسط؛ نظرا لأن تلك التطورات تؤثر على تركيا كذلك،

وهناك أكثر من نطاق تتدخل فيه تركيا بمنطقة الشرق الأوسط، مثل الترويج للتعاون والديمقراطية والعدالة، وقد بدأت تركيا في توثيق تعاونها مع جيرانها؛ اعتقادا منها بأن العلاقات الاقتصادية القوية تقرب بين المجتمعات المتجاورة، وتزيد من مستوى الفهم المتبادل، وتعزز التعاون بصورة أفضل، وتقلص الأضرار المحتملة إلى أقصى مدى ممكن.

وقد ساعد تحسن الوضع الاقتصادي والسياسي لتركيا على المستوى الدولي في أن تبدو كنموذج ناجح على مستوى المنطقة، وأظهرت تركيا أن الإصلاح والديمقراطية يمكن أن يتحققا بدون ضغوط خارجية، وذلك رغم أن ما يسمى بـ ((النموذج التركي)) ليس كاملا تماما حتى الآن؛ لأن تركيا مازالت تحاول إيجاد حالة من التوازن بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية، والجاذبية الحقيقية للنموذج التركي تكمن في حقيقة أن هناك حركة إسلامية وصلت إلى السلطة بطريقة سلمية، وهي قادرة على تبني وقبول الديمقراطية، وتقديم الإصلاح ضمن النظام الديمقراطي العلماني، واستطاع حزب العدالة والتنمية أن يخفف من وطأة الأصولية العلمانية المتطرفة في البلاد، مع تطوير الأوضاع غير الديمقراطية التي كانت سائدة إلى أوضاع أكثر ديمقراطية.

وهناك اختلافان رئيسان بين تركيا والعالم العربي، وهما العلمانية والاستعمار، فالعالم العربي لم يواجه الأصولية العلمانية مثل تركيا، لكنه واجه الاستعمار الغربي، وكانت الأصولية العلمانية هي النظير الحقيقي للاستعمار الذي لم تعان منه تركيا، وقد ساعد توجه تركيا نحو العالم الغربي النخب التركية العلمانية على إدخال الديمقراطية في تركيا طوعا، وكانت السمة الأكثر جاذبية في النموذج التركي تكمن فيما يسمى بالطبيعة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، فبالرغم من أن هذا الحزب يعمل ضمن منظومة علمانية تماما، وأن خطاب إسلامي محظور، إلا أن زعماء الحزب أبقوا على هويتهم الإسلامية، وأدخلوا أداءهم الإسلامي في تعاطيهم مع القضايا الاجتماعية، ولعب هذا البعد الإسلامي دورا مهما في نجاح حزب العدالة والتنمية؛ بسبب الشخصية الدينية للقيادة.

على الصعيد الداخلي تمثلت تجربة حزب العدالة والتنمية في إمكانية الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية، وكبح جماع المؤسسة العسكرية ودورها في السياسة، مع إنجاز تغييرات قانونية، وإحداث تنمية اقتصادية، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم، والمواصلات والرعاية الصحية

وكان دعم حزب العدالة والتنمية لمبدأ العدالة العالمية، كما في التعاطي مع القضية الفلسطينية، وقضية المجاعة في الصومال؛ نابعا إلى حد بعيد من الحس الإسلامي لدى قيادات الحزب، كما أن نجاحهم في توزيع الخدمات الاجتماعية في داخل تركيا، يتعلق كذلك بوجهة النظر الإسلامية، كما أنهم يميلون إلى رؤية السياسة أكثر من منظور الخدمة الاجتماعية، والعدالة أكثر من منظور المصلحة الشخصية واللعبة السياسية، كما أن حكمة أردوغان هي أن خدمة الناس تعني خدمة الله، وقد ساهم الرأي العام التركي في تمكين حكومة حزب التنمية والعدالة من أن تكون لديها علاقات أفضل مع جيرانها، وتستطيع التدخل في الأزمات الدولية.

وعلى الصعيد الداخلي تمثلت تجربة حزب العدالة والتنمية في إمكانية الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية، وكبح جماع المؤسسة العسكرية ودورها في السياسة، مع إنجاز تغييرات قانونية، وإحداث تنمية اقتصادية، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم، والمواصلات والرعاية الصحية، إلخ، وكل هذه المشاكل موجودة على نحو واسع في العالم العربي، وفي النقاشات حول النموذج التركي، كانت معالجة حزب العدالة للمشاكل الاجتماعية مصدر إلهام.

وكانت سياسة تركيا الخارجية النشطة، والمستقلة عموما، ودعمها للقضية الفلسطينية، دليلا على ضعف وعجز الحكومات المؤيدة للغرب في مواجهة إسرائيل، وهذه المسألة كانت حقيقة واقعة خصوصا فيما يخص نظام مبارك في مصر؛ حيث خصم الموقف التركي من شرعية هذا النظام، ومهد الطريق لقيام الثورة المصرية.

وباختصار يمكن القول: إن دور حزب العدالة والتنمية في تصاعد تركيا كان في الوقت نفسه مصدر إلهام لمطالب الشعوب العربية الطامحة إلى التغيير في بلادها، وهذه كانت حقيقة في مصر وليبيا وحتى تونس.

وربما كانت تركيا مصدر إلهام في المطالب المنادية بالتغيير، لكنها لم تكن عاملا في نجاح الثورة التونسية التي كانت مفاجأة، ولم تكن حكومة العدالة والتنمية في تركيا ذات دور فعال في الثورتين المصرية والليبية، إلا أن حكومة العدالة والتنمية في تركيا كانت تتناقض مع نظام حكم مبارك، فهي قامت على نظام حكم ديمقراطي، بينما كان نظام مبارك استبداديا، وكانت دعوة أردوغان المبكرة لمبارك للتخلي عن الحكم متوافقة مع التحركات التركية العامة التي تقوم على إحياء روح الديمقراطية، وتكثيف الدعم الدولي لها، وقد دعمت تركيا الثورة في مصر، وأبدت دعما مفتوحا للعملية الديمقراطية في مصر أثناء الزيارة التي قام بها أردوغان لمصر في سبتمبر عام 2011م.

الثورة الليبية كانت تتسم بأنها أكثر صعوبة بعض الشيء بالنسبة لتركيا بسبب طبيعة تلك الثورة التي اتسمت بالعنف، وكذلك بسبب التدخل الغربي، وباعتبارها قدمت النموذج الديمقراطي والإصلاحي، فإن حكومة تركيا فوجئت بالتحول السريع نحو الثورة المسلحة في ليبيا، كما أن أنقرة ظلت مترددة حول طبيعة تلك الثورة ونتائجها، ويبدو أن التدخل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والمملكة المتحدة سبب قلقا أكثر بالنسبة لتركيا، لكن على أية حال، وبعد أن أصبحت معالم الثورة واضحة لعبت تركيا دورا فعالا في دعم الحركة الثورية الليبية أثناء وبعد الثورة.

وكانت نفس هذه الآلية متبعة من جانب تركيا فيما

كانت الحكومة التركية تدعم التحول الديمقراطي والتطور في مجال حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، ولكن بشكل صامت، وفضلت أن تترك هذه المسائل إلى القوى المحلية في داخل كل دولة عربية، بدلا من التدخلات الخارجية التي تفرض أجنداتها الخاصة، وقد اختارت تركيا ألا تثير موجة الاحتجاج في العالم العربي

يخص الكفاح الثوري السوري، كما ترددت تركيا حول إمكانية نجاح الإصلاحات التي تتحدث عنها الحكومة السورية، ولم تر الحكومة التركية زخما ثوريا كافيا داخل سوريا، من شأنه أن يكون قادرا على إسقاط النظام، ولا يطرح البديل الممكن للنظام في مرحلة ما بعد بشار الأسد، وتبدي تركيا كذلك قلقا بشأن التأثيرات السلبية لحالة عدم الاستقرار السوري، مثل التهديد المحتمل بانفصال الأكراد السوريين، أو تدفق اللاجئين، ويضاف إلى ذلك العلاقات الشخصية والتقارب بين أردوغان وعائلة الأسد، وهو ما جعل الأمر صعبا للتفريق بين الاثنين، لكن الفارق بين الديمقراطية والاستبداد هو الذي أوصل الأمور إلى مرحلة الفصل، وبدأ أردوغان يغير موقفه ببطء تحت وطأة مطالب الشعب السوري الخاصة بالتغيير الديمقراطي، والموقف التركي ضد نظام البعث السوري سيكون له تأثير فعال للغاية في مساندة الثورة في سوريا، والضغط على نظام حكم الأسد في المحافل الدولية، ويدفع بسوريا على طريق الديمقراطية.

وقد كانت الحكومة التركية تدعم التحول الديمقراطي والتطور في مجال حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، ولكن بشكل صامت، وفضلت أن تترك هذه المسائل إلى القوى المحلية في داخل كل دولة عربية، بدلا من التدخلات الخارجية التي تفرض

أجنداتها الخاصة، وقد اختارت تركيا ألا تثير موجة الاحتجاج في العالم العربي، ولكن عندما وصلت تلك الاحتجاجات إلى المرحلة الحرجة كانت حكومة حزب العدالة والتنمية لا تتردد في دعم الحركة الاحتجاجية بالأساليب السلمية، وقد يتغير الأمر بالنسبة إلى سوريا في ظل حقيقة أن الدعم الدولي للمحتجين السوريين ليس فعالا، وقد تقدم الحكومة السورية على قتل آلاف المواطنين الآخرين، ولو حدث ذلك قد تجد تركيا نفسها مضطرة للتدخل عسكريا لوقف إراقة الدماء، وستكون مدعومة بغطاء سعودي أو غربي.

تركيا بعد الثورات العربية:

العلاقات التركية العربية ستكون أقوى بكثير بعد اتساع نطاق الاحتجاجات المنادية بالديمقراطية في العالم العربي، وسيكون الشرق الأوسط الجديد أكثر ديمقراطية، سواء من خلال الثورات أو من خلال تطبيق الإصلاحات، وبعض الأنظمة الاستبدادية ستسقط بسبب مشاكل مزمنة تعاني منها، وبعضها الآخر قد يختار الإصلاح من داخله، وهو المناخ الديمقراطي قد يسهل بل ويتطلب تعاونا أكبر بين العرب وتركيا في ظل تجاوب النخب السياسية بشكل أكبر مع مطالب الشعوب، وفي ظل حكم حزب العدالة والتنمية التركي، حرصت تركيا على تحسين علاقاتها مع جيرانها، ومع وصول حكومات ديمقراطية في مصر وليبيا والبلدان الأخرى، ستحرص هذه الدول على حدوث التأثير نفسه؛ بالحفاظ على علاقات حسن الجوار، وبعد سقوط نظام البعث الأخير ستكون العلاقات بين سوريا وتركيا أفضل من ذي قبل، وطالما أنه لم تكن هناك موانع رئيسة تحول دون التقارب بين تركيا والعالم العربي في السابق، فإن تلك العلاقات يمكن أن تتطور بسهولة خلال السنوات القادمة.

إن الديمقراطية ستؤدي إلى تحسن مستوى الشفافية والمسئولية في الشرق الأوسط، وتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولأن حكومة حزب العدالة والتنمية أحرزت نجاحات مهمة في الاقتصاد، والرعاية الصحية، والتعليم، والنقل والمواصلات، فإن بعض الحكومات العربية قد ترغب في استلهام التجربة التركية في مساعيها نحو إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المزمنة، وهذا سيشجع على مزيد من التعاون بين تركيا والعالم العربي، وسيسفر التعاون المتزايد بين الدول العربية وبعضها البعض، وتعاون تلك الدول مع تركيا عن تقليل التأثير الإيراني، وتحجيم دور إسرائيل في المنطقة؛ لأن إسرائيل لن تستطيع في المجتمعات الديمقراطية إيجاد موالين لها بسهولة مثل نظام مبارك، وهناك سبب آخر هو أن تقوية المجتمعات والدول العربية تحت الحكم الديمقراطي سيجعل الدولة العربية أكثر استقلالية عن القوى الغربية، وهذه التفاعلات ستؤثر على موازين القوى الإقليمية أيضا، وكذلك على موازين القوى الدولية.

وستتمثل المشكلة الرئيسة الوحيدة في محاولة المقاربة بين النموذج التركي والعالم العربي في الجدل بشأن العلمانية، وفي حالة أن تقوم تركيا بتبني جدول أعمال علماني، وهو أمر مستبعد سيؤدي ذلك إلى عزل بعض الشركاء المحتملين في العالم العربي، ويؤدي إلى خلافات حقيقية، وقد نأت حكومة حزب العدالة والتنمية بنفسها حتى الآن عن النموذج العلماني الذي فرضه كمال أتاتورك فيما يخص الفكرة والعقيدة، ويتوقع أن تكون السنة التشريعية 2012م ذات طبيعة حساسة؛ لأنها قد تشهد سن دستور جديد يتناول طبيعة نظام الحكم في تركيا، ويتوقع أن تكون هناك محاولات لتقليص هامش العلمانية التي فرضها مصطفى كمال أتاتورك، وستخضع هذه المسألة للنقاش، ولكن كل هذا غير مؤكد في المرحلة الحالية، وعموما فإنه وبديلا عن العلمانية ستكون التجربة الديمقراطية التركية المرتكزة على التنمية الاقتصادية مصدر إلهام للعرب.

الخاتمة:

تركيا لديها علاقة تاريخية طويلة مع العالم العربي، تعود إلى العصر العباسي، والحكم العثماني خلق خلفية ثقافية مشتركة وتراثا سياسيا واجتماعيا مازال يواصل تأثيره على الشرق الأوسط حتى اليوم، وبعد انهيار دولة الخلافة العثمانية ظهر ما يسمى الآن ((الشرق الأوسط)) في حالة من التمزق والخضوع للسيطرة الغربية على المنطقة، وكوريث للدولة العثمانية حاولت تركيا إبعاد نفسها عن التراث العثماني، وعن العالم العربي؛ من خلال تبنيها السياسات الغربية في الداخل والخارج لأغلب مراحل القرن العشرين.

ولكن التوجيه الغربي لم يجلب نتائج إيجابية لتركيا والعالم العربي؛ بسبب الوقوع في قبضة الأنظمة الاستبدادية، والاستثناء الوحيد كان الدعم الغربي للديمقراطية في تركيا، وساهم صعود حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية أثناء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في تغيير منظومة الحركة السياسية في تركيا، وقد تمكن حزب العدالة والتنمية من إيجاد حلول للعديد من المشكلات الاجتماعية، مثل الفقر والفساد والاستبداد، وألهم الدعوات المنادية بالتغيير الاجتماعي في العالم العربي، وكانت قدرته على تطوير الديمقراطية، وتحسين الحالة الاقتصادية من أعمدة نجاح تجربته في حكم تركيا، وأصبحت علاقات حزب العدالة والتنمية أقوى مع الجيران العرب، وكان ذلك عاملا في تقليص تبعية تركيا للغرب وزيادة في ثقل دورها كقوة إقليمية.

وفي العقد الثاني من الألفية الجديدة بدأت موجة من الثورات العربية، وانطلق عصر جديد في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن تركيا لم تقم بإشعال فتيل تلك الثورات بشكل فعال، لكنها كانت ترحب بالتأكيد برؤية المجتمعات العربية تسعى لكي تكون مستقلة وناجحة وديمقراطية، وساعدت تركيا في سقوط الأنظمة الاستبدادية في مصر وليبيا وسوريا، بعد أن بدأت شعوب تلك الدول في الثورة، وسيؤثر المد الديمقراطي على المنطقة ككل، سواء من خلال الإصلاحات أو الثورات.

وطالما أن الديمقراطية أتت بثمار ناجحة للاقتصاد التركي، ونتائج جيدة في الحياة الاجتماعية والسياسية الخارجية، فيمكننا أن نتوقع أن الديمقراطية ستنتشر في العالم العربي، وستعطي نتائج إيجابية تؤثر إيجابيا على اقتصاديات الدول العربية، وأنظمة الحكم فيها، والشئون الاجتماعية.

وفي العصر الجديد ستكون لتركيا علاقات أفضل مع العالم العربي؛ لأن تركيا لديها الكثير لتقدمه إلى العالم العربي، من خلال تجربتها في حل المشكلات المزمنة مثل البطالة، والفقر والحاجة إلى نظام حكم جيد ومواجهة التدخلات الإيرانية والإسرائيلية، وعلاوة على ذلك، فإن الحكومات العربية الديمقراطية سترغب في تعاون أكثر مع تركيا؛ اعتمادا على التقارب

الثقافي، وذلك بدلا من التقارب مع الغرب، وذلك مثلما ساعد وجود حكومة ديمقراطية تركيا على الاتجاه إلى جيرانها العرب، فمن المؤكد أن الديمقراطية في المجتمعات العربية ستشجع التعاون بصورة أفضل مع تركيا.

وسيؤثر الربيع العربي على التفاعلات الإقليمية والدولية، فسقوط نظام البعث السوري سيكون مهما جدا ومؤثرا في تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، وقد يؤدي إلى سقوط النظام الإيراني نفسه، وكذلك ستشعر إسرائيل، وهي الداعم الرئيس للأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط، بعدم الارتياح أيضا للتعامل مع المد القومي الجديد الناجم عن الربيع العربي، ومطالب المجتمعات العربية بالديمقراطية مما سيعني أن أصدقاء إسرائيل في المنطقة سيتناقصون، وهذا ما يزيد من عزلتها، ولو واصلت الولايات المتحدة دعمها لإسرائيل، وهذا هو الذي ستفعله على الأرجح، فإن الهيمنة الأمريكية على العالم العربي ستضعف على المدى البعيد، والمواقف الروسية والصينية المترددة في دعم الربيع العربي ربما تجلب عليهما نتائج سلبية في المنطقة.

معلومات إضافية

حزب العدالة والتنمية التركي:

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية التركي من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 يونيو/ حزيران 2001م، وكانوا يمثلون جناح ((المجددين)) في حزب الفضيلة.

تاريخ التشكيل: 14 أغسطس 2001م.

رئيس الحزب: رجب طيب أردوغان.

أهداف الحزب ورؤاه:

حددت اللائحة الداخلية للحزب أهدافه كما يلي:

1- تحقيق السيادة، وبدون أي قيد أو شرط، للشعب التركي على الجمهورية القانونية التي تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا.

2- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

3- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.

4- تحقيق الحضارة والمدينة المعاصرة في تركيا، وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.

5- تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.

6- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.

7- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

أما برنامج الحزب فقد اختصر أهدافه في:

1- الديمقراطية.

2- التنمية.

3- النهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة.

أما الوسائل لتحقيق ذلك فكانت كالتالي:

1- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، والحريات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.

2- استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعة المهملة، بما يجعله بلدا منتجا باستمرار وينمو بالإنتاج.

3- تخفيض معدل البطالة وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه.

4- إتباع سياسات تهدف إلى رفع الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

5- تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.

6- إتباع سياسات معاصرة رشيدة عملية لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية، والثقافة والفنون، والتعليم والصحة، والزراعة، والثروة الحيوانية.

كما أكد الحزب في لائحته الداخلية أنه يحترم كافة الحقوق الخاصة بالمواطن، ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض كافة أنواع التفرقة، والنزعات القومية والدينية ويعمل على تحقيق الديموقراطية بالمفهوم الكامل، وأن ترسم علاقات الدولة والفرد وفقا لهذه القاعدة، وأنه من الضروري حماية الحرية والحقوق الأساسية لإتاحة الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية، ويؤمن الحزب بضرورة نيل النساء لحقوقهن السياسية، وإتاحة الفرصة كاملة لحرية الفرد، والتعبير عن آرائه بشكل مطلق بما يتسق مع القانون، وضرورة منح المؤسسات المدنية الحقوق والحريات والصلاحيات اللازمة لها، وضرورة إقامة القواعد اللازمة لخدمة اقتصاد السوق، وحماية البنية الأساسية للاقتصاد، وإزالة انعدام التوازن في توزيع الدخل القومي.

حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية

1- في انتخابات عام 2002م:

لم ينجح سوى حزبان فقط في تخطي حاجز الـ 10% المطلوبة للحصول على مقاعد في البرلمان، وهما حزبا العدالة والتنمية والشعبي الجهوري، ومن ثم حصدا كافة مقاعد البرلمان، كل حسب نسبة الأصوات التي نالها، وقد خصم منها 9 مقاعد فاز بها مستقلون، وكان توزيع إجمالي مقاعد البرلمان التركي (550 مقعدا) وفق ذلك على النحو التالي:

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
حزب العدالة والتنمية	%34,29	363
حزب الشعب الجمهوري	%19,34	178
مستقلون		9

2- في انتخابات عام 2007م:

في هذه الانتخابات نجح ثلاثة أحزاب في تخطي نسبة الـ 10% المطلوبة للحصول على مقاعد في البرلمان وهم حزب العدالة والتنمية الحاكم، وحزب الشعب الجمهوري المؤيد من قبل الجيش، وحزب الحركة القومية اليميني المتشدد.

في حين لم تقترب أي أحزاب أخرى من تخطي نسبة 10% الضرورية لدخول البرلمان، عدا فوز عدد من المستقلين، أغلبهم أكراد بـ 28 مقعدا.

وكان توزيع إجمالي مقاعد البرلمان التركي (550 مقعدا)، وفق ذلك على النحو التالي:

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
حزب العدالة والتنمية	%47	340
حزب الشعب الجمهوري	%21	110
حزب الحركة القومية	%14	72
مستقلون	%18	28

3- في انتخابات عام 2011م:

حصل حزب العدالة والتنمية للمرة الثالثة على التوالي على حصة الأسد في الانتخابات التشريعية، فقد استقرت نتائج الانتخابات البرلمانية الرسمية عن فوز الحزب بزعامة رجب طيب أردوغان بـ 49,9% من أصوات الناخبين بواقع 326 مقعدا، وجاء في المركز الثاني حزب الشعب الجمهوري بنسبة 25,9% ممثلا بـ 135 مقعدا يليه حزب الحركة القومية بـ 13% من الأصوات أي 53 مقعدا ثم المستقلون الأكراد بنسبة 6,6% أي 36 مقعدا.

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
حزب العدالة والتنمية	%49,9	236
حزب الشعب الجمهوري	%25,9	135
حزب الحركة القومية	%13	53
مستقلون	%6,6	36

وقد صوتت لحزب العدالة والتنمية 65 ولاية، أهمها إسطنبول وأنقرة، وبورصا وقونيا، وأنطاليا، فيما صوتت لحزب الشعب الجمهوري أزمير وموغله وتونجلي وأدرنه وكرك ليرلي، تكيرداغ وأيدن، في حين كانت ولاية أيغدر من نصيب حزب الحركة القومية.

وكما كان متوقعا في بعض الولايات الجنوبية، سيطر المستقلون الأكراد في ماريدن وشيرناك وهاكاري، ووان وموش، وديار بكر وباتمان، في حين خرج مرشحو الأحزاب الكردية خالي الوفاض تماما.

واللافت للنظر أن ولايات مثل أنطاليا وهاتاي ومرسين وجنه قلعة- محسوبة تقليديا على الشعب الجمهوري- صوتت الغالبية فيها للعدالة والتنمية.

المصادر:

- دليل الحركات الإسلامية في العالم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد الأول، يناير 2006م.
- العدالة التركي يفوز بنصف البرلمان، الجزيرة نت، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exereres/2034E369-BBB4-4F18-A8B0-0144F42949C4.htm